

الانطلاقة الاقتصادية بين العرب والترك

١٩٧٠-٢٠١٢م

أ.د/ ناجي عبد الباسط هدهود

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر ورئيس قسم الحضارات

بمعهد الدراسات والبحوث الآسيوية-جامعة الزقازيق

مقدمة

يتركز البحث هنا في أهم العوامل الأساسية وأقوى المسببات المباشرة التي أدت جميعها إلى التحول الإيجابي في علاقات تركيا الاقتصادية بالعالم العربي. ولأغراض التحليل السياسي يلجأ الباحث إلى تقسيم فرعي ما بين تلك العوامل والمسببات رغم وحدتها الموضوعية وتشابك آثارها، إلى محددات راجعة إلى متغيرات علاقات تركيا بالعالم العربي خلال العقود الماضية، أي إشكاليات تركيا الاقتصادية في العالم العربي، ثم محددات نابعة من نفس طبيعة المشكلات الداخلية والمحلية والإقليمية المحيطة بتركيا اقتصاديا، أي إشكاليات الدولة والمجتمع في تركيا.

يعتبر إقليم الشرق الأوسط محورا اقتصاديا مهما جدا؛ نظرا لما يحويه من تشكيلات ومصادر طبيعية تملك شروط تكامل استراتيجي تتقاطع عنده خطوط جيو- ثقافية، وجيو- سياسية، وجيو- اقتصادية، يضم الإقليم اتجاهات ومسارات وعلاقات اقتصادية وتجارية ثنائية ومتعددة الأطراف واسعة في شموليتها ومختلفة في أنواعها، يتصدرها محور النفط والغاز وخطوطها العابرة للحدود التي أنشأت مصالح إقليمية ودولية متشابكة ومعقدة؛ نظرا لما ينتجه محور الطاقة والصناعة النفطية من صفقات ذات حجوم ومبالغ عظيمة ارتكزت عليها اقتصاديات وأسواق مالية وتجارية حول العالم والبلدان العربية. وتركيا في قلب محور الطاقة والاقتصاد والتجارة، ما يجعل خياراتها الاقتصادية واسعة ومفتوحة ومرنة، وعلاقاتها القائمة حاليا وفي المستقبل المنظور تشكل عنصرا أساسيا في تصميم الأبعاد الإستراتيجية والسياسية والدبلوماسية للإقليم، ولحقة طويلة من الزمن.

تعتبر التجارة بين التجمعات الإقليمية (اتفاقيات التكامل الإقليمي) من أهم التطورات التي صاحبت العلاقات الدولية خلال السنوات الأخيرة، وتقدر الاتفاقيات المعقودة في ظل هذا الإطار بحدود ثلث حجم التجارة العالمية، كما تهدف التجمعات والاتفاقيات الإقليمية في محصلتها النهائية إلى توسيع دائرة تحرير التجارة والاستثمار من خلال إنشاء نوع من الاتحاد الاقتصادي بين الدول العربية والتركية وتقوم مؤسسات مشتركة تخدم الغرض الاقتصادي. التاريخ الطويل بين الأمة العربية والتركية يحدثنا، بأن هناك تأثيرا إقليميا قويا ومتبادلا بينهما، بسبب

الثقافة المشتركة التي قادت إلى فتح آفاق إستراتيجية متجددة، ولتوسيع دوائر التأثير الإيجابي والانفتاح بين دول العرب وتركيا وضمان استقرار وديمومة العلاقات الاقتصادية كمحرك رئيسي للسياسات الخارجية، يجب أن نسعى إلى إيجاد رؤية وبيئة وإدارة سياسية مشتركة في حدها الأدنى تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقتنا كشرط ضروري مسبق لتفعيل وتطوير تشابك المصالح التركية- العربية في المدى المنظور والبعيد.

بإمكان تركيا لما تملكه من ثقل استراتيجي وجيوسياسي واقتصادي أن تكون محورا ديناميكيا في تحقيق الرؤية والبيئة والإدارة المشتركة، من خلال تفعيل دبلوماسيتها المتميزة في المحيط الإقليمي والدولي باتجاه إقامة مصالح متوازنة وعلاقات تجارية تكاملية غير متضادة أو بديلة عن بعضها بعضا. في هذا المسعى دعا وزير خارجية تركيا السيد أحمد داود أوغلو إلى التعاون الإقليمي والدولي لحل المشاكل السياسية التي يواجهها الإقليم مقترحا تشكيل "منتدى لحل المشكلات والأزمات وتحقيق الاستقرار" خاصة مع الدول العربية المجاورة لتركيا.

إن إقامة المنتدى الاقتصادي التركي- العربي الذي أنشئ في ٢٠٠٥ يمثل عملا موازيا لما اقترحه السيد أحمد داود أوغلو لما يستهدفه من تعميق العلاقات الاقتصادية واستقرارها بين الأمتين العربية والتركية. وتتناول الدراسة ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: الاقتصاد والإشكالية الجيوستراتيجية في تركيا.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعرب.

المبحث الثالث: معالم التهدة الاقتصادية بسبب القضايا المزمنة.

المبحث الأول: الاقتصاد والإشكالية الجيوستراتيجية في تركيا

تبدو الإشكالية الطبيعية والأزلية التي لا يمكن لتركيا الفكك منها بل يتحتم عليها التعامل معها بعقلانية دائمة، في حقيقة الأهمية أو الوزن الاستراتيجي البالغ الفريد الموقع لتلك البلاد. ذلك أن تركيا تعتبر من أعظم دول العالم استراتيجياً بمواقعها المتميز ما بين أربعة بحار: المتوسط وممره البحر الأسود وقزوين، وعلى مفترق طرق المواصلات البحرية (البوسفور والدردنيل) والبرية (آسيا وأوروبا) والجوية (أوروبا والشرق الأوسط وآسيا) والبرتولية (ما بين الخليج العربي والمتوسط)، وتتحكم تركيا في الزاوية الشمالية الشرقية للبحر المتوسط مما يجعل من تركيا، بمضايقتها الواقعة شمالاً على خط مستقيم مع قناة السويس ومضيق باب المندب، ركناً مهماً في المواجهة الإستراتيجية الكونية ما بين القوى العظمى في العالم^(١).

لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة؛ لأنهما رديفان لبعضهما ويعد الاقتصاد أحد متطلبات القوة السياسية والعسكرية للدولة.^(٢) (فقد كانت القوة الاقتصادية دائما رديفاً للقوة السياسية وذلك من خلال ارتباطهما بالقوة العسكرية)^(٣).

(١) "أين موقع تركيا في معادلات الشرق الأوسط". المستقبل، السنة ١١، العدد ١٨٥٤٣/٧/١٩٨٧.

(٢) كمال المنوي: التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، السياسة الدولية، السنة ١٢، ع أبريل ١٩٦٧، ص ١٤٥.

وتعتبر الصناعة والقدرة على إنتاج المواد الصناعية المتعددة من العوامل العامة المؤثرة في قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية⁽⁴⁾.

إذن صانع القرار السياسي يتأثر بطبيعة الاقتصاد؛ مما يعني أن رجال الأعمال بمسكون بقدر لا بأس به من القرار الاقتصادي وبالتالي السياسي وخصوصاً في بلد مثل تركيا يتبع نظام السوق الحرة ويسيطر فيه القطاع الخاص⁽⁵⁾.

إن نمو الطبقة البرجوازية كان أحد إفرازات الحركة الكمالية وما حققته من تغيرات سياسية في تركيا، وتتألف الطبقة البرجوازية الجديدة من كبار الرأسماليين (التجار وأصحاب البنوك والصناعيين) وقد شكل هؤلاء نسبة ٠,٤% من القوى العاملة في بداية الخمسينات وأصبحوا يسيطرون على ١/٥ الدخل القومي في تركيا وظهر تأثيرهم الواضح في توجيه السياسة العامة اقتصادياً واجتماعياً وبينت الإحصائيات أن هناك ٢٤٥ شخصاً يزيد دخلهم على مليون ليرة حتى نهاية الستينات⁽⁶⁾، وبالتدريج بدأ رجال الأعمال الأتراك بالظهور كجماعة ضغط في تركيا ونظموا أنفسهم في منظمات عديدة وأهم هذه المنظمات هي اتحاد الفرق والبورصات التركية، الذي يعد من أكثر التنظيمات الاقتصادية نفوذاً في تركيا⁽⁷⁾، ويمد فروعه إلى مختلف المحافظات التركية ويظهر تأثيره من خلال تأييد الحزب الحاكم أو تأييد الأحزاب المعارضة له⁽⁸⁾ بحسب طبيعة العلاقة بينهما، وسواحل تركيا هي المنفذ البحري الوحيد لسفن كل من بلغاريا ورومانيا إلى الموانئ العالمية، وهي المنفذ البحري الوحيد إلى المياه الدفينة المفتوحة للملاحة طوال العام بالنسبة لسفن الاتحاد السوفيتي. وهنا تعود بنا الذاكرة إلى ثوابت صراعية محيطة بالدولة التركية منذ القدم: الصراع التركي الروسي على المضائق، وكملاحق له نشأ الصراع التركي الأرمني، ثم الصراع التركي اليوناني ذو الأسس التاريخية والدينية والسياسية، ثم الصراع التركي البلغاري المستمر، والذي يدور حول أقلية مسلمة كبيرة (مليون نسمة) تتعرض داخل بلغاريا لضغوط سلطوية شديدة تستهدف إلغاء هويتها القومية والدينية واللغوية ومن جهة أخرى، فإن لتركيا

(3) محمد أزهري سعيد المالك: الجغرافية السياسية، أسس وتطبيقات، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص ٧١.

(4) المصدر نفسه: ص ٧١.

(5) أحمد إبراهيم خليل وآخرون: تركيا المعاصرة، الطبعة الأولى، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية ١٩٨٧ ص ١٥.

(6) أحمد إبراهيم خليل وآخرون، مرجع سابق، ص ٨١.

(7) جلال عبد الله معوض: صناعة القرار السياسي في تركيا والعلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨، ص ١٠١.

(8) إبراهيم خليل العلاف: مصادر صنع القرار في تركيا، مجلة أفاق عربية، ع ٢٠١ كانون الثاني، شباط ١٩٩٩، ص ٢٩.

* أفرز هذا الاتحاد شخصيات سياسية مهمة مثل نجم الدين أربكان ومحمد يازار وزير الدفاع للفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩١، وكانت هناك علاقة قوية بين علي جوشقون رئيس الاتحاد وتوركوت اوزال زعيم حزب الوطن الأم بينما كان ياليم اريز وهو من الأشخاص الذين تولوا رئاسة الاتحاد حليفاً للرئيس ديميريل وحزب الطريق الصحيح ثم شغل منصب وزير الصناعة والتجارة في الحكومة الائتلافية للفترة من ١٩٩٦ - ١٩٩٧، بالإضافة إلى ذلك توجد جمعية رجال الصناعة والأعمال الأتراك ولها صلة وثيقة بمراكز صنع القرار في تركيا ومع دوائر الأعمال وكذلك جمعية رجال الأعمال الشباب، معوض جلال عبد الله، المصدر نفسه: ص ١٠١.

ثقلها الديمغرافي في نهايات هذا القرن. كما تملك تركيا أقوى الجيوش الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط بما يشكل رافعة سياسية عسكرية قادرة على التعديل في موازين القوى في منطقتها المحيطة بها⁽⁹⁾. وهكذا تعيش تركيا المعاصرة جدلية القوة والضعف معاً.. فهي تعيش حقائق الموقع الخطيرة وقوة المقدرة البشرية والعسكرية، وتعيش في الوقت نفسه قيود الضعف وعلاقات التبعية السياسية الدولية لحلف الأطلسي، والإلحاق القسري بتراث حضاري أوروبي استعلائي ومخالف لأصالتها الشرقية المتجذرة. وانعكست هذه الجدلية في تفاعلها مع مشاعر المهانة القومية التي اجتاحت الضمير التركي العام نتيجة للممارسات سالفة الذكر الصادرة عن التحالف الغربي تجاه تركيا وقضاياها الإقليمية المختلفة مع اليونان، انعكست في تمزق حاد اعترى المجتمع السياسي التركي طيلة العقد الماضي، ولذلك فإن تركيا فرصتها الاقتصادية في الشرق الأوسط وخاصة مع العرب تعد الأفضل.

آثار المحددات الاقتصادية:

تجدر الإشارة إلى آثار المحددات الاقتصادية، وهي شديدة الواقع في تطور العلاقات السياسية التركية-العربية طيلة العقود الماضية. فلقد أدت أزمة الطاقة العالمية في النصف الأول من أعوام السبعينيات إلى تعقيد شديد في مشكلات تركيا الاقتصادية، ذلك أن تركيا لا تنتج محلياً سوى ١٦% من احتياجاتها النفطية، وتستورد ٨٤% من تلك الاحتياجات من الخارج⁽¹⁰⁾. وتعمدت المشكلات الاقتصادية التركية طيلة السبعينيات والثمانينيات؛ فقد كلف البترول المستورد من خزانة الدولة ما بين ثلاثة إلى أربعة بلايين دولار سنوياً، وارتفع التضخم المالي إلى ما يزيد عن ٧٠% إلى ٨٠%، ووصلت البطالة إلى ما بين ١٥% و ٢٠%، وشهدت البلاد مشكلات إعادة جدولة ديونها، ونقصاً حاداً في الوقود والسلع الضرورية، وتخفيضاً مستمراً في قيمة العملة التركية، وارتفعت الديون الخارجية وفوائدها مع انعدام الاستثمار الخارجي نتيجة للظروف السياسية المضطربة التي سادت المجتمع الخارجي حتى أوائل الثمانينيات. وقد عمدت الحكومة التركية بقيادة أوزال منذ ١٩٨٣م إلى إتباع سياسة تحرير مكثفة للاقتصاد التركي، وإنشاء مناطق اقتصادية حرة ذات وضع دولي، وإلغاء إجراءات الحماية والدعم، وتشجيع التصدير والمنافسة الحرة المفتوحة⁽¹¹⁾.

واعتمدت هذه السياسة الليبرالية للاقتصاد التركي على مبدأ جذب الاستثمارات الأمريكية والغربية والعربية. وقد أدت هذه السياسة الاقتصادية إلى إنعاش نسبي للاقتصاد التركي لاحت بواصره في أواسط الثمانينيات، وإن ظلت الحكومة التركية عاجزة عن مواجهة مشكلتي البطالة والتضخم الذي تجاوز معدله نحو ٧٥% عام ١٩٨٨م⁽¹²⁾.

(9) خليل الشقاقي: أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية، السياسة الدولية، ٩٤ع، أكتوبر ١٩٨٨م، ص ٣٩.

(10) All L. Karaosmanuglu, "Turkey's Security and the Middle East". Op. cit., p. 164

(11) نبيه الأصفهاني: تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، السياسة الدولية، ٥٢ع، أبريل ١٩٨٨م، ص: ١٨.

(12) رياض نجيب الريس: الاستدارة التركية نحو الشرق، مجلة المستقبل، السنة ٧، ٣٣٥ع، يوليو، ١٩٨٣م، ص ٢٣.

وترتفع المديونية التركية الخارجية إلى حد بعيد، فقد بلغت الديون الخارجية التركية، على سبيل المثال عام ١٩٨٧ نحو ٤,٨١٨ مليار دولار منها ٤٩ مليار دولار ديون عامة، ونحو ٨٦٦ مليون دولار ديون القطاع الخاص التركي، وقد استهلكت خدمة هذه الديون نحو ٧,٥% من الدخل القومي التركي، ونحو ٣٤% من حصة الصادرات التركية من السلع والخدمات في نفس العام ١٩٨٧م^(١٣).

هذا ولم يفلح الولاء التعاهدي التركي لحلف الأطرنتلي في علاج هذه المشكلات التركية الاقتصادية، بل إن الإنفاق العسكري الباهظ من جانب الحكومات التركية المتعاقبة إبان السبعينيات والثمانينيات، والذي يصل في المتوسط إلى حوالي خمس الميزانية الكلية للدولة، إنما يعقد نم المعضلة الاقتصادية التركية إلى حد بعيد. وترجع ضخامة هذا الإنفاق العسكري التركي المطرد إلى التزامات تركيا تجاه التحالف الغربي، وضرورات مواجهة التحديات اليونانية المستمرة، ثم الاعتبار التركي القومي الخاص بتخطيط وتنفيذ سياسة الصناعة العسكرية التركية، بحيث تصبح تركيا دولة مصدرة للسلاح في التسعينيات^(١٤).

وفي مجال التصنيع العسكري لأغراض التصدير، ومن أجل تحديث قواتها المسلحة ورفع مستواها الفني بما يتناسب مع القوات الأخرى لدول التحالف الغربي، تقدر احتياجات تركيا خلال العقد الأخير من هذا القرن بـ ١٥ بليون دولار على الأقل. وهنا يتضح القصور الواقعي في المعونات والمساعدات الاقتصادية والقروض المالية المقدمة لتركيا من جانب دول الغرب، ومن مؤسسات التمويل العالمية، بل أصبحت الجماعة الأوروبية تضع منذ أواسط السبعينيات قيوداً حماية شديدة لأسواقها التجارية التفصيلية موجهة أساساً لصالح أعضاء الجماعة من دول أوروبا الجنوبية الثلاث: اليونان وأسبانيا والبرتغال^(١٥).

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعرب

من خلال المبحث السابق يتبين لنا أنه من الطبيعي أن تسعى الحكومة التركية، خاصة تحت قيادة تورجوت أوزال إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها من الدول العربية، بهدف فتح أسواق جديدة للتصدير والحصول على مساعدات اقتصادية وقروض مالية، بل الأهم من ذلك كله لضمان إمدادات النفط الخليجي إليها.

(١٣) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٩م: مرجع سابق، ص ١٥٩ - ١٦٠.

Dankwart A. Rustow " Turkey's Liberal Revolution, Middle East Review 17 (3), Spring 1985, pp 5-11.

(١٤) Omer Karasapan, "Turkey's Armaments Industries", Middle East Report, Jan Feb. 1987, pp. 27-31.

(١٥) عبد المنعم سعيد: الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل والوحدة، سلسلة الثقافة القومية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص

واجهت تركيا، دولة ومجتمعاً، في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات تحديات إقليمية شرق أوسطية جسيمة، من شقين: أحداث الغزو السوفيتي لأراضي أفغانستان واحتلالها في قلب آسيا، ثم الانقلاب الجذري الثوري العنيف لأسس نظام الحكم والعلاقات الاجتماعية في دولة إيران المتاخمة لأراضي شرق الإقليم التركي. والواقع أن هذه التحديات المذكورة تثبت في ذاتها مدى النسبية التي تتسم بها ظواهر السياسة الدولية بصفة عامة، زماناً ومكاناً وموضوعاً. فالحدثان الخطيران في أفغانستان وإيران كانا هما - كما سبق ذكره - المحرك الطارئ الملح في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات لدفع اهتمامات أمريكية وغربية جديدة وقوية نحو تركيا إلا أن نفس هذين الحدثين (غزو أفغانستان وثورة إيران) كانا في الوقت نفسه من أهم العوامل التي حتمت على العقل السياسي التركي العام أن يقوم بعملية مراجعة شاملة لقناعات مبدئية قائمة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، تجاه محيطه الإقليمي وتجاه المعسكر الغربي. ذلك أن القطب الغربي قد فشل في ردع الغزو السوفيتي لأفغانستان، وأخفق في منع احتلال السوفييت لهذه النقطة الخطيرة من قلب آسيا. كذلك لم يفلح القطب الغربي في إنقاذ حكم الشاه من السقوط بعد أن ظل النظام الإيراني قرابة ثلاثة عقود من الزمن، أحد أهم الأعمدة الارتكازية للترتيبات الإستراتيجية الغربية في منطقتي العربي والشرق الأوسط⁽¹⁶⁾.

وهكذا اهتزت أركان النظرة التركية للتحالف الغربي بوصفه صيغة تنظيمية تعاهدية مثلى لضمان الأمن القومي التركي في مواجهة الخصوم التاريخيين المحيطين بمحدود تركيا شرقاً وغرباً وشمالاً. ومن ثم نشأت قناعات جديدة في الفكر التركي أهمها، أنه من قبيل الأوهام المضللة، الإصرار على اعتبار الذات التركية منسلخة عن محيطها الطبيعي الجغرافي والجيوسراتيجي، أو التصميم على إلحاق تركيا حضارياً وسياسياً ودولياً بالمعسكر الغربي ومجتمعات أوروبا الغربية. وأن التمسك الدائم بأحادية وإطلاق ارتباط تركيا واستمرارية ولائها للحلف الأطلسي لن يكفل لتركيا سوى مزيد من العزلة السلبية والابتعاد التعسفي عن دول الشرق الأوسط، مما لا بد وأن يكمل وضعية الضعف والتدني لمكانة تركيا ذاتها داخل ترتيبات ومؤسسات التحالف الغربي، بل أن التجارب والخبرات الواقعية لتركيا فيما يتعلق بمواقف حلفائها الغربيين الأوروبيين إزاء قضاياها الصراعية العتيدة، قد أثبتت لها، بما لا يدع مجالاً للشك، حرج مركزها بينهم، وأنها جسم غريب حضارياً ومعنوياً وثقافياً بل واقتصادياً، ضمن جزئيات منظومة التحالف الغربي⁽¹⁷⁾.

ازدهار المعاملات الاقتصادية التركية العربية:

بدأت الانتعاشة المعاصرة في العلاقات الاقتصادية التركية - العربية بالبروتوكول الاقتصادي التركي عام ١٩٧٢م؛ من أجل توسيع قاعدة التعاون الاقتصادي بين الجانبين في مجالات النفط والغاز والتجارة. وبعد ذلك بفترة وجيزة تم تنفيذ مشروع خط أنابيب البترول العراقي الذي يمر عبر تركيا إلى البحر المتوسط من كركوك إلى

(16) محمد أزهري سعيد المالك: مرجع سابق، ص ١٠٦ - ١١٠.

(17) محمد أزهري سعيد المالك: المرجع السابق، ص ١١٨.

يورموتاليك، والذي ضمن تزويد تركيا بالنفط العراقي، وسهل للعراق إيجاد منفذ آخر لتصدير النفط الخام إلى الأقطار الأوروبية، وتبلغ طاقة هذا الخط مليون ونصف مليون برميل يومياً بعد التوسعات التي أدخلت عليه عام ١٩٨٩م⁽¹⁸⁾.

وكانت تركيا تحصل على ٧٠٠ مليون دولار سنوياً من العراق مقابل استخدام هذا الخط. كما يحتل العراق المرتبة الثانية في قائمة الدول المستوردة من تركيا، والمركز الخامس بين الدول المصدرة لها. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية ألفي مليون دولار مازالت بغداد مدينة منها لأنقرة بـ ٧٥٠ مليون دولار وازداد استخدام العراق وأقطار الخليج العربي لطرق الترانزيت التجارية، كما ازداد استخدام الأتراك للعراق كطريق ترانزيت رئيسي لنقل السلع إلى دول الخليج العربي. ومنذ عام ١٩٧٦م أصبح طريق استانبول- أنقرة- الموصل- بغداد- البصرة- الكويت- الدمام- مسقط-، منطقة ترانزيت واحدة تكمل إحداها الأخرى⁽¹⁹⁾.

وإذا كانت تركيا تعتبر أن العراق هو مفتاح علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العالم العربي، خلال الربع الأخير من القرن العشرين، فقد تحققت انتعاشة كبيرة في معاملات تركيا مع عموم الدول العربية خاصة الخليجية والنفطية منها. ووصلت صادرات تركيا إلى الدول العربية في المتوسط، إبان تلك الفترة حوالي ٢٤,٣% من إجمالي الصادرات التركية؛ حيث يعتبر العالم العربي أهم سوق للصادرات التركية ويليها ألمانيا الغربية، وإيطاليا. أما الواردات التركية من الدول العربية من بين أهم المصدرين لها بعد ألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁰⁾.

وفي مجال الاستثمارات التركية في الدول العربية، بلغت القيمة الإجمالية للعقود التي فازت بها الشركات التركية في الدول العربية في الفترة ما بين ١٩٧٦م وحتى يوليو ١٩٨٨م نحو ١٦٨٩٧ مليون دولار، وتمثل نحو ٩٧,٨% من إجمالي العقود التي حصلت عليها الشركات التركية في الخارج، وتركزت أغلب هذه العقود في ليبيا والسعودية والعراق⁽²¹⁾.

وفي ميدان الاستثمارات العربية المباشرة في تركيا، بلغت قيمة الأموال العربية ١٣,٧ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا عام ١٩٨٦م (أموال ليبية وسعودية وبحرينية) كذلك تقدم الدول العربية وخاصة ليبيا والسعودية والعراق سوفاً رئيسية للعامل التركية، والتي تراوحت في أواخر السبعينيات ما بين ربع وثلاث مليون عامل، بما يشكل أكثر من ٢٠% من حجم العمالة التركية في الخارج، ولا أدل على مدى توثق العلاقات الاقتصادية ما بين تركيا والعالم العربي من أن ٩٠% من واردات البترول إلى تركيا تأتي لها من دول الخليج العربي وليبيا، مما يؤكد عمق الارتباط المصلحي بل المصيري بين الجانبين⁽²²⁾.

(18) وليام هيل: العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية- العربية، المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٥، ص ٧٧-٨٤.

(19) التقرير الاستراتيجي العربي: ١٩٨٩، ص ١٥٩-١٦١.

(20) السابق: ص ١٧٨.

(21) عبد المنعم سعيد: العرب ودول الجوار الأوروبي والعنف الآسيوي، السياسة الدولية، السنة ١٦، أبريل، ١٩٨٠م، ص ١١١-١١٣.

(22) أحمد إبراهيم خليل وآخرون: مرجع سابق، ص ٦٧.

المبحث الثالث: معالم التهدة الاقتصادية بسبب القضايا المزمنة

هناك ثلاث قضايا مزمنة جوهرها مشكلات تاريخية قائمة منذ أعوام العشرينات من هذا القرن، ما بين تركيا ودولتي شمال العالم العربي أو سوريا والعراق تحديداً واللذان تشتركان مع تركيا في حدود تصل إلى أكثر من ١٢٠٠ كم، منها ٣١٠ كم مع العراق و ٩٠٠ كم مع سوريا. هذه القضايا تشكل عقبات تعترض مسار التقارب التركي العربي، وتعرقل سبل التحول الإيجابي في سياسة تركيا تجاه العالم العربي أولها: مشكلة الأقليات المتعددة (الكردية والأرمنية والتركمانية) التي تعيش في المناطق الحدودية المشتركة ما بين الدول الثلاث، وثانيها: مشكلة إقليمية تتمثل في نزاع إقليمي قائم بين سوريا وتركيا حول إقليم لواء الأسكندرونة، ونزاع إقليمي خامد، تحت الرماد، بين العراق وتركيا حول إقليم الموصل⁽²³⁾. وثالثها: وأعقدها جميعاً في الواقع، مشكلة مياه نهرى الفرات والدجلة، ما بين الدول الثلاث، وإن كانت مشكلة مياه الفرات بين تركيا وسوريا أشد حدة وخطورة. وأخطر مشكلات الأقليات ما بين الدول الثلاث، هي مشكلة الأكراد، تلك الأقلية الانفصالية التي تعيش في مناطق الحدود المشتركة بين كل من تركيا والعراق وسوريا إضافة إلى إيران، ويوجد التجمع الأكبر منها في المناطق الجنوبية الشرقية لتركيا حيث يعيش حوالي ١٠ ملايين كردي وحيث يقود حزب العمال الشيوعي الكردي حركة سياسية وعسكرية تستهدف فصل هذه المناطق من جنوب شرق تركيا لتكوين دولة كردية فيها، تقارب إقليم كردستان القديم الذي فصل من أراضي الإمبراطورية العثمانية، ضمن التسويات الإقليمية في الشرق الأوسط لما بعد الحرب العالمية الأولى⁽²⁴⁾.

وتصاعدت العمليات العسكرية لهذا الحزب الكردي في أراضي تركيا في الفترة ما بين أغسطس ١٩٨٤م وحتى نوفمبر ١٩٨٧م. وهنا وجهت أنقرة اتهاماً مباشرة لدمشق بمساعدة حركة هذا الحزب سياسي ودعائياً وعسكرياً ومالياً، وتوترت العلاقات التركية السورية توتراً حاداً في أواخر عام ١٩٨٧ لهذا الاعتبار المذكور حيث طلب أوزال أثناء زيارة رسمية له لدمشق، في أول زيارة لرئيس وزراء تركيا لسوريا منذ سنوات عديدة آنذاك، طالب الحكومة السورية بأبعاد الزعيم الكردي عبدالله اوجلان الذي يحتفظ بمقر له في دمشق⁽²⁵⁾.

أما فيما يتعلق بالمشكلة الكردية في شمال العراق، ونظراً لمصلحة بغداد في التعاون المشترك مع أنقرة في مقاومة النزعة الانفصالية الكردية التي تحتاج شمال العراق، مثلما تهدد جنوب شرق تركيا، فقد أبرمت اتفاقية أمنية عام ١٩٨٥م بين البلدين، نصت على الحقوق المتبادلة فيما بينهما في المطاردة المستمرة للانفصاليين الأكراد على عمق يصل إلى ١٠ كم داخل المنطقة الأمنية المشتركة على طول الحدود بين البلدين، كما نصت الاتفاقية على اتخاذ العراق لإجراءات أمنية معينة تمنع تسلل الأكراد العراقيين عبر الحدود للانضمام إلى الأكراد في تركيا، وبالرغم من

(23) هذه المبادئ الخمسة استخلصتها من مجمل قراءتها لتصريحات المسؤولين الأتراك عبر العقدين الماضيين، والمتوفرة في الملفات الخاصة بتركيا

وسياستها الخارجية تجاه العالم العربي، في أرشيف جريدة الأهرام.

(24) وليام هيل: "العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية- العربية، المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤، ص ١٠٩-١١٣.

(25) عماد جاد: الغزو في الإطار الإقليمي، السياسة الدولية، عام ٢٦، ع ١٠٢، ١٩٩٠، ص ٧٥، ٧٦.

هذه الاتفاقية فإن تعقد الوضع في منطقة الحدود المشتركة في ظل ظروف الحرب العراقية الإيرانية، ونظرا لقيام إيران بتمويل بعض التنظيمات الكردية الانفصالية العاملة في شمال العراق، لم يستتب الأمن المرجو في المنطقة على النحو الذي سعت إليه اتفاقية ١٩٨٥ المذكورة، فقد حدثت معارك حقيقية في مارس وإبريل ١٩٨٨، بين الجماعات المسلحة لحزب العمال الشيوعي الكردي، وقوات تركية في مناطق جنوب شرق ديار بكر وقرية سيرت بجنوب شرق تركيا شمال الحدود مع العراق، إلا أن تحسن العلاقات التركية العراقية لم يتأثر بهذه الأحداث نظرا لتفهم أنقرة لطبيعة الظروف الاستثنائية السائدة آنذاك في المنطقة⁽²⁶⁾.

وإلى جانب مشكلة الأقلية الكردية هناك أقلية تركمانية في العراق، نتجت أيضا من التخطيط الإقليمي التعسفي في المنطقة من جانب الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، إزاء أقاليم الإمبراطورية العثمانية. وتثور بين الحين والحين ادعاءات بعض القوى السياسية التركية، بأن هذه الأقلية التركمانية تتعرض لاضطهادات ولها من الأثر في بنیان العلاقات التركية العراقية، والقائم على مصالح اقتصادية وإستراتيجية قوية، طيلة العقدين الماضيين⁽²⁷⁾. أما الأقلية الأرمنية فتستمد قوتها من امتداداتها البشرية والاقتصادية والدعائية العريضة، سواء داخل الاتحاد السوفيتي، أو في المجتمعات الغربية والأوروبية، وبصفة خاصة في داخل الكونجرس الأمريكي⁽²⁸⁾. وتثير هذه الأقلية الأرمنية، أزمة إضافية في العلاقات التركية السورية؛ نظراً لاتهم أنقرة الموجه إلى دمشق بمساعدة الحركة الانفصالية الأرمنية، دعائيا وماليا وعسكريا⁽²⁹⁾.

ومن جهة أخرى تود مشكلات إقليمية بين تركيا من جانب وكل من العراق وسوريا من جانب آخر، ناتجة أيضا من ترتيبات إقليمية فرضتها القوى الاستعمارية الأوروبية على منطقة الشرق الأوسط سواء في أعقاب الحرب العالمية الأولى (مشكلة الموصل وكركوك)، أو مشكلة لواء الأسكندرون (ما قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة). فلقد اقتطع إقليم الموصل من تركيا عام ١٩٢٦م لصالح أراضي شمال العراق، بموجب قرار تحكيم من المحكمة الدائمة للعدل الدولي التابعة لعصبة الأمم، قضى بملكية هذا الإقليم الغني بالبترو للـعراق، نتيجة ضغط سياسي دولي بريطاني، مقابل حصول تركيا على تعويضات مالية تتمثل في نسبة من عوائد بترو الموصل⁽³⁰⁾.

هذا النزاع الإقليمي حول الموصل خامد حتى الآن، وإن كان المستقبل قد يصل في طياته تطورا أو إشعالا جديدا له في حالة انهيار العراق سياسيا أو عسكريا كدولة. ذلك أن تركيا في مثل تلك الظروف قد تتدخل لاستعادة الموصل وكركوك بغرض منع قيام دولة كردية مستقلة على أعتابها الجنوبية الشرقية، وبما يضمن لها الإمدادات النفطية المصرية

(26) محمود على الداود: العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، المستقبل العربي، السنة ٥، ع ٤٥٤، نوفمبر ١٩٨٢، ص ٦٧.

(27) السابق: ص ٦٩.

(28) سيم شكماك: موقع تركيا في حلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقتها بالوطن العربي، المستقبل العربي، ع ١٩٩٤، أكتوبر ١٩٨٨، ص ٣٩.

(29) السابق: ص ٤٦.

(30) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٨٩، مرجع سابق، ص ٧٩.

لاقتصادها ولشقي قطاعات الإنتاج والحياة فيها، وعلى عكس الموقف التركي السلمي من إقليم الموصل، تمسكت تركيا بلواء الأسكندرونة السوري أصلاً. وتعود المشكلة إلى منتصف الثلاثينيات حينما برز الخطر الألماني النازي في القارة الأوروبية. وهدد بجولة عسكرية صراعية عالمية ثانية، فسعت فرنسا إلى استمالة تركيا بعيداً عن تقاربها العتيد السابق مع ألمانيا، وفي نطاق نظام الانتداب الفرنسي في الشرق العربي، وامتداداته الواقعية آنذاك، فوافقت على استقطاع لواء الأسكندرونة الذي يضم مدينتي إنطاكية والأسكندرونة، بما فيه من مواطنين سوريين كان تعدادهم قرابة ربع مليون نسمة وقتها، وقدمته إلى تركيا ثمناً سياسياً وإقليمياً لعدم تحالف تركيا مع ألمانيا النازية ضد فرنسا وبريطانيا، ونظراً لتمييز هذا الإقليم بالأهمية الإستراتيجية على المدخل الشرقي للبحر المتوسط، وبالغنى الطبيعي بالمياه والأراضي الخصبة، قامت تركيا بضم الإقليم إلى أراضيها ضمًا نهائيًا عام ١٩٣٨م، وقامت بتهجير سكانه العرب إلى الأراضي السورية المتاخمة للإقليم، بحيث أصبح الأتراك يشكلون الغالبية العظمى من سكانه حالياً⁽³¹⁾.

ومن الناحية الواقعية لا تعترف سوريا حتى الوقت الحالي بشرعية ضم لواء الأسكندرونة إلى تركيا، بل تعتبر هذا الإقليم أرضاً سورية تحت الاحتلال الأجنبي، وأنه موضوع لحركة سياسية مستقبلية لاستعادته وضمه إلى التراب الوطني السوري بحكم أصله العربي الحقيقي. ولم تقبل تركيا في أي لحظة هذا المنطق السوري المذكور بشأن لواء الأسكندرونة، ويستند الموقف التركي الراهن في هذه المشكلة إلى اتفاق سوري تركي تم توقيعه في ١٣/٧/١٩٨٧م، تضمن عدداً من البروتوكولات للتعاون الاقتصادي والأمني بين البلدين، بما فيها بنود تنص على حذف منطقة لواء الأسكندرونة من الخرائط السورية ومن الكتب المدرسية نهائياً، وإيقاف كافة محاولات الدعاية السورية بشأن الادعاء بأن تركيا تحتل الأسكندرونة، وذلك مقابل موافقة تركيا بتسوية مشكلة معدلات تدفق المياه في نهر الفرات من المنابع التركية إلى السهول السورية ورغم ملامح التهيدة العامة في مجال مشكلة الأسكندرونة بين تركيا وسوريا إلا أنه في أواخر عام ١٩٨٩م وأوائل عام ١٩٩٠م، ومع اشتداد تأزم العلاقات بين البلدين حول مياه الفرات، أعلن وزير الإعلام السوري أن الأسكندرونة يجب أن تعود للأراضي السورية، وأن دمشق لم تتنازل قط عن الأصل العربي للواء الاسكندرونة، واستؤنفت الحرب الدبلوماسية والدعائية بين أنقرة ودمشق، لفترة محدودة ثم توقفت ولكن إلى حين⁽³²⁾.

وهكذا تظل المطالبة باستعادة لواء الأسكندرونة، مثله كمثل الموقف السوري المدعم والمساند للحركة الانفصالية الكردية داخل تركيا، وعبر الحدود المشتركة بين البلدين، ورقة ضغط سياسي قوية تلجأ إليها سوريا في مواجهة تركيا، كلما احتدم الصراع الأساسي والمصيري بينهما حول مياه الفرات⁽³³⁾.

وتشير المصادر التركية إلى أن الاتفاق السوري التركي الموقع في يوليو ١٩٨٧، سالف الذكر، قد تضمن الموافقة على إمداد سوريا بتدفق مائي قدره ١٥,٧٥ مليار متر مكعب سنوياً. وذلك مقابل مطالب أمنية معينة تصب في مشكلة الأقليات،

(31) All L. Karaosmanuglu, " Turkey's Security and he Middle East". Op. cit., p. 16٨

(32) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩١م: ص ١٥٤، ص ١٨٠.

(33) All L. Karaosmanuglu, " Turkey's Security and he Middle East". Op. cit., p. 1٧٤

وذلك بأن نص الاتفاق على تسليم سوريا للعناصر الكردية الانفصالية إذا ثبت قيامها بما يضر الأمن القومي التركي، وكذلك تعهد سوريا بإغلاق مكاتب حزب العمال التركي ومكاتب الحزب الشيوعي التركي وطرد أمانة العام مع كوادره الذين يشرفون على معسكرات التدريب في منطقة البقاع بلبنان. وكذلك نص الاتفاق المذكور على تعهد سوريا بطرد عناصر الجيش الأرمني السري من أراضيها والحد من نشاطه في لبنان⁽³⁴⁾.

وهكذا يتضح التفاعل الوثيق ما بين مشكلة الأقليات ومشكلة لواء الأسكندرونة ومشكلة تدفقات المياه، في تشكيل جوانب التعقيد في العلاقات التركية السورية.

إلا أن أعقد ما في الصورة يتعلق بقضايا المياه ما بين الجانبين، أو بكيفية توزيع مياه نهرى دجلة والفرات ما بين تركيا والعراق وسوريا. حيث ينبع نهر دجلة من جبال أرسوم التركية، ثم يدخل الحدود العراقية بإيراد مائي يبلغ نحو ١٨,٥ مليار متر مكعب سنوياً، ثم يلتقي نهر دجلة عند مدينة "مبلد" العراقية بنهر الذاب الكبير الذي يعد من أهم روافده والذي ينبع بدوره من الأراضي التركية. ولا توجد حتى الآن اتفاقية تركية عراقية لتوزيع مياه دجلة بصفة دائمة ومستقرة وتتيح للعراق الاستفادة من مشاريع السدود والري التي أقامها على نهر دجلة مثل سد الموصل وعلى رافده الذاب الكبير مثل سد "فتحة" وسد "نجمة" وإن كان الواقع في هذا الأمر لا يتضمن خطورة كبيرة نظراً لأن الإيراد السنوي لنهر دجلة وروافده تبلغ نحو ٥٠,٧٥ مليار متر مكعب في المتوسط، بينما لا تزيد الأراضي المزروعة بالري في العراق كله عن ٤ ملايين فدان، سواء كان الري بمياه دجلة أو بمياه الفرات، وهي مساحة قليلة. ومن ثم فإن التوصيل لمعاهدة دولية حول مياه دجلة أمر ممكن وبلا صعوبات حقيقية، نظراً لوجود عدد كبير من الروافد العراقية لهذا النهر وانخفاض نسبة المياه التي تساهم بها منابعه التركية إلى حوالي نصف إيراده السنوي، وعدم وجود مشاريع تركية مهمة لاحتجاز جانب من مياهه الذاهبة إلى العراق⁽³⁵⁾.

إلا أن الصورة تتعقد تعقيداً شديداً، فيما يخص توزيع مياه نهر الفرات ما بين تركيا وسوريا، حيث ينبع نهر الفرات من جبل دملو وجبل اصافي في جبال أرسوم، وكذلك توجد له منابع أخرى في جبال طوروس، وكل منابع الفرات الرئيسية، تقع في الأراضي التركية وإن كان طول نهر الفرات يبلغ في الأراضي السورية ٦٧٥ كم. وتعتمد سوريا على مياه الفرات في ري منطقة الجزيرة السورية، كما يتوقف أي تطوير للزراعة السورية بتحويل جانب من الزراعة المطرية إلى زراعة مروية على مياه نهر الفرات بالأساس. ومعلوم أن الزراعة المروية في سوريا محدودة بنحو ١,٦ مليون فدان من أصل ١٥,٥ مليون فدان تزرع في سوريا. كذلك فإن العراق يحاول تحقيق المزيد من الاستفادة بمياه الفرات الذي يبلغ طوله في أراضي العراق نحو ١٢٠٠ كم، من خلال سد "حديثة" الذي شرع العراق في إقامته بسعته التخزينية ٧,٥ مليار متر مكعب⁽³⁶⁾.

إلا أن التأزم الحقيقي بشأن توزيع مياه الفرات يدور في نطاق العلاقات التركية- السورية بالأساس، ومنذ عام ١٩٨٣ حين بدأت تركيا في إقامة عدد من السدود تبلغ ٢١ سداً على مياه الفرات، تحت مسمى مشروع جنوب شرق الأناضول الذي يتشعب إلى ١٣ مشروعاً، سبعة منها في حوض الفرات والستة الباقية في حوض دجلة. وتم إنجاز تسعة سدود منها حتى عام ١٩٩٠م، أبرزها سد أتاتورك الذي يعتبر تاسع أكبر سد في العالم، ويبعد عن الحدود السورية بحوالي ١٣٠ كم بارتفاع ١٧٠ متراً، وبخزان يتسع إلى ٤٨ مليار متر مكعب من المياه، ويستهدف توليد الطاقة الكهربائية في حدود ٢٤٠٠ ميجاوات، وهو ما يعادل خمس الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها تركيا وبصفة عامة تستهدف تركيا من مشروع جنوب شرق الأناضول،

(34) جلال عبد الله معوض: مرجع سابق، ص ٦٥.

(35) Omer Karasapan, "Turkey's Armaments Industries", Middle East Report, Jan Feb.

1987, pp. ٨٧-٩١.

(36) كمال المنوفي: مرجع سابق، ص ١٤٧، ص ١٥٦.

ككل، إقامة مشروعات زراعية ضخمة تجعل من تركيا المصدر الأول للفواكه والحبوب الغذائية والخضروات، لدول الشرق الأوسط جميعاً، وخاصة للدول العربية التي تعاني نقصاً حاداً متزايداً في تلك المحاصيل الزراعية المذكورة ومثل هذا الطموح الاقتصادي، والفني والهندسي لتركيا خطورة شديدة على الاحتياجات السورية المصيرية من مياه نهر الفرات، ذلك أن امتلاء بحيرة أو خزان سد أتاتورك، وحده، وعمق البحيرة ١٦٩ متراً، يقتضي كمية هائلة من المياه لا يمكن تحقيقها إلا على مدى ٤ سنوات في حالة معدل للأمطار فوق المتوسط. ومن ثم بدأت السلطات التركية في احتجاز مياه الفرات ذاتها بمهدف ملء بحيرة أتاتورك تدريجياً. وهنا انفجرت أزمة شديدة في ١٣ يناير ١٩٩٠م حين أعلنت الحكومة التركية قطع منسوب نهر الفرات لمدة شهر عن سوريا وعن العراق بمهدف تسريع إيصال المياه إلى سد أتاتورك في إطار مشروع ري جنوب شرق الأناضول. وأشار إعلان الخارجية التركية في هذا الصدد إلى عدم وجود أي رد فعل معارض من جانب بغداد، أو دمشق على لسان مسؤولي حكومتي البلدان والذين زاروا أنقرة في ديسمبر ١٩٨٩م أي قبل القرار بشهر واحد⁽³⁷⁾.

وكان هذا القرار التركي المذكور تهديداً حقيقياً "للأمن المائي السوري" على وجه الخصوص، ذلك أن أي انخفاض في مستوى نهر الفرات يؤدي مباشرة إلى الإضرار البالغ بالزراعة السورية عامة، وإلى عطش حلب ثاني أكبر المدن السورية. وبالرغم من أن تركيا رفعت معدل التدفق من ٥٠٠ متر مكعب في الثانية إلى ٧٥٠ متر مكعب في الثانية منذ موعد صدور القرار حتى موعد تنفيذه، إلى أن خطورة القرار التركي المذكور قد تضاعفت؛ نظراً لتزايد العجز المائي السوري الذي يصل وفقاً للتوقعات الفنية، إلى حوالي بليون متر مكعب عام ٢٠٠٠م. وجدير بالذكر في هذا السياق أن التقديرات الفنية، على الجانب التركي، تشير إلى أن المياه المزمع تخزينها خلف هذه السدود في إطار مشروع ري جنوب شرق الأناضول سوف تكفي لري ٧٧٠٠ ميلاً مربعاً من الأراضي التركية، مما يعتبر، بصورة عكسية، اقتطاعاً مخيفاً من الإمكانيات المائية المتاحة لري الأراضي الزراعية في سوريا⁽³⁸⁾.

ومشكلة نهر الفرات تعود إلى سنوات أبعد من واقعة يناير سنة ١٩٩٠م سابقة الذكر؛ فقد بدأت المفاوضات بين العراق وتركيا وسوريا حول تنظيم تقسيم وتوزيع مياه الفرات بين الدول الثلاث منذ ١٩٦٢م حين قامت تركيا ببناء سد كيبان، وقامت سوريا ببناء سد الطبقة، وبدأت الدولتان في ملء هذين السدين خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٣ و ١٩٧٥م، مما ألحق أضراراً كبيرة بالري في العراق. وتم إبرام بروتوكول بين الدول الثلاث ينص على تشكيل لجنة فنية مشتركة؛ لتحديد كمية احتياج كل من الدول الثلاث من مياه نهر الفرات، وتعددت الاجتماعات بين الأطراف الثلاث في إطار هذه اللجنة دون الوصول إلى إنجاز حقيقي، ولم تتوصل الدول المعنية حتى أن إلى اتفاقية دولية لتنظيم الاستخدام المشترك لمياه نهر الفرات الذي تحرص الدبلوماسية التركية دائماً على إنكار صفة النهر الدولي عنه، بل تطلق عليه مصطلح "مياه ما وراء الحدود"⁽³⁹⁾. وعلى الرغم من تنفيذ تركيا الفعلي، لخطتها في يناير ١٩٩٠، بشأن منع مياه الفرات لمدة ثلاثين يوماً عن سوريا والعراق، إلا أن الاعتراضات وردود الأفعال الغاضبة من جانب الحكومتين السورية والعراقية لم تتجاوز الحدود الدبلوماسية الاعتيادية للاحتجاج الرسمي والتنديد بالخلفيات السياسية الخفية المستترة وراء القرار التركي المذكور، والتي تدور حول التوترات التركية السورية بشأن مساندة دمشق للأقليات الكردية والأرمنية ضد النظام التركي، على النحو المذكور سلفاً، في حين أكد الرئيس التركي أوزال على الصيغة الفنية التقنية للقرار بعيداً عن أي ربط مع القضايا المعلقة بين أنقرة ودمشق، كما عرض تقديم

(37) بدر أحمد عبد العاطي: مشروع لنقل مياه الشرب لضخ المياه إلى دول التعاون والعراق وسوريا، فاينانشيال تايمز البريطانية، ١٩٨٧/٤/٢٤.

ص ص ١٠ - ١١.

(38) السابق: ص ٣٤.

(39) هالة سعودي: تأثير أزمة الخليج على قضايا أخرى، ندوة مركز البحوث والدراسات الآسيوية، يناير ١٩٩٠م، ص ٢١.

تعويضات لسوريا عن النقص في مياه الفرات المتدفقة إليها، وذلك بزيادة تدفق مياه النهر إلى سوريا في فترة ما قبل القطع وبتزويدها بالكهرباء تعويضا عن النقص الذي سيحدث في سد الثورة المقام على الفرات، هذا وقد طلب العراق من تركيا رسميا تعديل هذا القرار، وحملها مسؤولية غياب أي اتفاق حول اقتسام مياه الفرات، كما أن سوريا أوضحت أن هذا القرار التركي مخالف للاتفاق الذي وقعه أوزال أثناء زيارة له لسوريا في ١٩٨٧م، مع الحكومة السورية، التزم بمقتضاه بتعهد تركيا بتصريف ما لا يقل عن ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من مجري الفرات بعد دخوله الأراضي السورية تحت أي ظرف مهما كان. ذلك أن القرار التركي سوف يؤدي إلى تخفيض المعدل من ٥٠٠ إلى ١٢٠ متر مكعب في الثانية فقط، حتى بعد انتهاء مده تنفيذه أي من حيث آثاره اللاحقة، ولم تتجاوز أزمة مياه الفرات في يناير ١٩٩٠ حدود القنوات الدبلوماسية بين تركيا وكل من الدولتين العربيتين. ولا يتوقع المراقبون تصاعدات أخطر في هذه المسألة الخلافية بين تركيا وجاراتها الجنوبيتين نظرا لجوهر المشكلة مياه الفرات التي تتعلق بإدارة وتوزيع وتخطيط التنمية المائية لنهر الفرات بين الدول الشاطئية الثلاث عليه، ولا يتعلق الأمر بصراع مصري أو حرب مياه بالمعنى الحاد للمصطلح؛ فالدول الثلاث لا تعاني من ندرة مواد المياه. فالعراق يعتبر الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتمتع بالاكثفاء الذاتي من الزراعة القائمة على الري⁽⁴⁰⁾ ويستفيد من رصيد المياه الذي يتركز به نهر دجلة من خلال مشروع قناة تارثار الذي استهدف تحويل مياه دجلة إلى منخفض تارثار، والتحكم في الفيضان الذي يمتد إلى الفرات، مما يسهل عملية تدفق المياه من نهر لآخر. وتنتفع سوريا بنهر اليرموك، كما تقيم مشروعات توليد الطاقة الكهربائية والري على نهر الفرات والخابور وهكذا يغلب الظن أن تقتصر قضية مياه الفرات بين تركيا وسوريا، وبدرجة أقل بين تركيا والعراق، على الإطار الدبلوماسي. وفي الإطار صرح زعيم المعارضة التركي إردال اينون في القاهرة بمناسبة حضوره لاجتماع الدولية الاشتراكية بالعاصمة المصرية في مايو ١٩٩٠م بأنه لا تفكير مطلقا في معاودة قطع مياه الفرات عن سوريا أو العراق، وأنه فيما يتعلق بالأزمة التي حدثت مؤخرا بسبب مياه الفرات فإن المشكلة الجوهرية كمن في ضرورة الاتفاق على توزيع أو اقتسام حصص كافية من مياه الفرات⁽⁴¹⁾.

وفي ظل رئاسة تورجوت أوزال لتركيا، وهو أصلا مهندس ري عمل سنوات في مجال بناء السدود على الأنهار التركية، يبرز بصورة أشد أهمية بل وأكثر خطورة البعد المائي في علاقات تركيا بالعالم العربي، منذ أواخر الثمانينيات، وفي إطار ما أسمته أنقرة بمشروع خطوط أنابيب مياه السلام، والذي شرعت تركيا عام ١٩٨٧م إلى دول الخليج العربي وسوريا والعراق والأردن وإسرائيل. وقوام هذا المشروع أن تركيا تعرض على هذه المجموعة المذكورة من الدول الشرق أوسطية تزويدها بمياه الشرب والري من فواض مياه نهر سيهان (٥٦١ كم) وكيهان (٥١٠ كم)، وهما من روافد نهر الفرات من الأراضي التركية، وذلك بطاقة تصل إلى ٤ ملايين متر مكعب من المياه يوميا، عبر خطوط أنابيب عملاقة يتراوح قطرها ما بين ٣،٤ أمتار. ويتكون المشروع المذكور والذي أعدته مؤسسة "بروان أندروت" الدولية، بدعم وتأيد دعائي وسياسي من الولايات المتحدة الأمريكية، من جزئين: الجزء الأول الغربي ويقوم على ضخ ٢،٥ مليون متر مكعب يوميا من المياه التركية إلى مدن حلب وحمص وحماة ودمشق في سوريا، ثم إلى الأردن ثم إلى أراضي الضفة الغربية المحتلة، ومن ثم إلى ٤ مدن سعودية هي: ينبع ومكة والمدينة وجدة. وتمتد الأنابيب الخاصة بهذا الجزء مسافة ٣٤٠٠ كيلومترا، وبحيث يتراوح قطرها من ٣ إلى ٣،٦ مترا. والجزء الثاني الشرقي ينطلق من أراضي تركيا إلى البصرة ثم إلى الكويت ثم إلى ٣ مدن سعودية هي: الدمام والخبر والمهوف،

(40) هالة سعودي: مرجع سابق: ص ٢٤-٢٧.

(41) Dankwart A. Rustow " Turkey's Liberal Revolution, Middle East Review 17 Spring 1985, pp ٢-٦٨.

ثم البحرين وقطر والأمارات عبر مسافة تصل إلى ٢٧٠٠ كيلومتر وينقل هذا الخط ١,٥ مليون متر مكعب من الماء يوميا بأنابيب يبلغ قطرها نحو ٤ أمتار⁽⁴²⁾.

وتصل تكاليف المشروع نحو ٨,٥ بليون دولار للجزء الغربي و ١١ بليون دولار للجزء الشرقي. ويقوم الطرح التركي على فكرة الجدوى الاقتصادية للمشروع بالنسبة لدول الخليج بالذات، حيث تبلغ تكلفة المتر المكعب الواحد من الماء المنقول بالأنابيب وفقا لهذا المشروع دولارا ونصف دولار على حين تزيد تكلفة المتر المكعب من متحلية مياه البحر عن ٥ دولارات⁽⁴³⁾.

وقام اوزال بعرض المشروع بنفسه على عدد من الرؤساء والملوك العرب أثناء زيارات رسمية قام بها شخصيا لعواصم عربية، إلا أنه لم يجد استجابة موضوعية واضحة، رغم أن التنفيذ المزمع يفترض فيه تمويل دولي من جانب مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية الإسلامية.

ورغم أن الأتراك يقدمون مشروعهم هذا في صياغة الاعتماد المتبادل الإيجابي المصلحي التعاوني ما بين دول المنطقة، إذ سيكون لكل الدول التي يمر بها خط الأنابيب المذكوران، الحق المزدوج في شراء مياه الشرب منها، وفي تقاضي رسوم مالية على مرور الأنابيب في أراضيها إلا أن الشكوك التاريخية والحساسيات السياسية العربية من احتمالات دعوة الهيمنة التركية، أو عودة النزعات الإمبراطورية العثمانية إلى العقل السياسي العام التركي.

الخاتمة

إن تركيا، تعرضت لمؤثرات اقتصادية وسياسية شديدة ناجمة من إشكاليات عدة تم تحليلها فيما سبق، خلال السبعينيات وبالتالي أرسيت تركيا مبادئ أو أسسا مستحدثة لتعاملاتها مع الدول العربية، تشكل في كلياتها الخصائص المعاصرة لسياسة تركيا الخارجية تجاه العالم العربي، وذلك من وجهة نظر المصلحة العليا التركية بطبيعة الحال في إقرار السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ويمكن رصد تلك المبادئ الحاكمة لعلاقات تركيا المعاصرة مع العالم العربي فيما يلي:

أولا: تمتنع تركيا عن مناصرة طرف على طرف آخر في جميع المنازعات والصراعات الإقليمية بالشرق الأوسط، ولكنها لا تردد في استعمال مساعيها السلمية إذا دعت إلى ذلك من قبل الأطراف المعنية، أي تبدي تركيا استعدادها للوساطة الدبلوماسية بين المتصارعين.

ثانيا: أن السياسة الخارجية التركية تولي حساسية للمصالح الأمنية العربية، وبناء على ذلك تحتم تركيا بالألا يلحق تعاونها مع الغرب وبالذات في المجال الدفاعي أي ضرر بمصالح الدول العربية الأمنية، ومعنى هذا عدم السماح باستخدام المنشآت الدفاعية الموجودة في تركيا ضد المصالح العربية.

ثالثا: تراعي تركيا مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط لخدمة مصالحها الاقتصادية، ومن ثم فإنها تعتبر تغيرات الأنظمة السياسية في هذه الدول تطورات داخلية بحتة تخص الدول التي تقع فيها دون غيرها.

رابعا: تري تركيا أن الصيغة المثلى لعلاقاتها بالدول العربية هي صيغة التعامل الثنائي المباشر تبعاً لظروف وخصائص كل دولة عربية على حدة.

خامسا: لا تنازع ولا تعارض بين نظام الدولة التركية العلماني دستورياً وما بين المشاركة الإيجابية للدولة التركية في الأنشطة التنظيمية الدولية الإسلامية جنباً إلى جنب الدول العربية جميعاً (باستثناء لبنان).

وبالنظر إلى هذه المبادئ الخمسة، ومع استمرارية الرباط التحالفي الوثيق ما بين تركيا وحلف الأطلسي والقوى الغربية بصفة عامة، يمكن للمرء أن يصل إلى الاستخلاص الفكري التالي: أن منطق أو رؤية تركيا لعلاقاتها بالعالم العربي، حديثا تنطلق من

(42) إبراهيم خليل العلاف: مرجع سابق، ص ١٢٤ - ١٣٠.

(43) هالة سعودي: مرجع سابق، ص ٣١ - ٣٥.

قناعة معينة هي الاستثمار السياسي المجلب لخدمة الاقتصاد الدولي لموقع تركيا، جيوسراتيجية، كدولة رابطة بين الشرق الأوسط والعالم الغربي. بمعنى آخر فإن تركيا تهدف إلى القيام بدور مزدوج: ممثلة للغرب في الشرق الأوسط، وممثلة للشرق الأوسط والعالم الإسلامي لدى الغرب.

المصادر والمراجع

١. أين موقع تركيا في معادلات الشرق الأوسط". المستقبل، السنة ١١، العدد ١٨٥٤٣/٧/١٩٨٧.
٢. كمال المنوفي: التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية، السياسة الدولية، السنة ١٢، ع أبريل ١٩٦٧.
٣. محمد أزهري سعيد المالك: الجغرافية السياسية، أسس وتطبيقات، جامعة الموصل، ١٩٨٨.
٤. أحمد إبراهيم خليل وآخرون: تركيا المعاصرة، الطبعة الأولى، جامعة الموصل، مركز الدراسات التركية ١٩٨٧.
٥. جلال عبد الله معوض: صناعة القرار السياسي في تركيا والعلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨.
٦. إبراهيم خليل العلاف: مصادر صنع القرار في تركيا، مجلة أفق عربية، ع ٢٠١ كانون الثاني، شباط ١٩٩٩.
٧. خليل الشقاقي: أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية، السياسة الدولية، ع ٩٤، أكتوبر ١٩٨٨ م.
٨. نبيه الأصفهاني: تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، السياسة الدولية، ع ٥٢، أبريل ١٩٨٨.
٩. رياض نجيب الريس: الاستدارة التركية نحو الشرق، مجلة المستقبل، السنة ٧، ع ٣٣٥، يوليو، ١٩٨٣ م.
١٠. عبد المنعم سعيد: الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل والوحدة، سلسلة الثقافة القومية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).
١١. وليام هيل: العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية- العربية، المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٥.
١٢. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩.
١٣. عبد المنعم سعيد: العرب ودول الجوار الأوروبي والعنف الآسيوي، السياسة الدولية، السنة ١٦، ع ٦٠، أبريل، ١٩٨٠ م.
١٤. عماد جاد: الغزو في الإطار الإقليمي، السياسة الدولية، عام ٢٦، ع ١٠٢، ١٩٩٠.
١٥. محمود على الداود: العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها، المستقبل العربي، السنة ٥، ع ٤٥، نوفمبر ١٩٨٢.
١٦. سيم شكمك: موقع تركيا في حلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقتها بالوطن العربي، المستقبل العربي، ع ١٩٩٤، أكتوبر ١٩٨٨.
١٧. بدر أحمد عبد العاطي: مشروع لنقل مياه الشرب لضخ المياه إلى دول التعاون والعراق وسوريا، فاينانشيال تايمز البريطانية، ٢٤/٤/١٩٨٧.
١٨. هالة سعودي: تأثير أزمة الخليج على قضايا أخرى، ندوة مركز البحوث والدراسات الآسيوية، يناير ١٩٩٠ م.

المصادر الأجنبية:

- All L. Karaosmanoglu, "Turkey's Security and the Middle East", op. cit. 1988.
- Dankwart A. Rustow " Turkey's Liberal Revolution", Middle East Review 17 (3), Spring 1985.
- Omer Karasapan, " Turkey's Armaments Industries ", Middle East Report, Jan Feb. 1987